

# عُمَّالُنَا، أَهْلًا وَسَهْلًا بِكُمْ فِي عَالَمِ الاقْتِرَاضِ والاسْتِهْلَاقِ

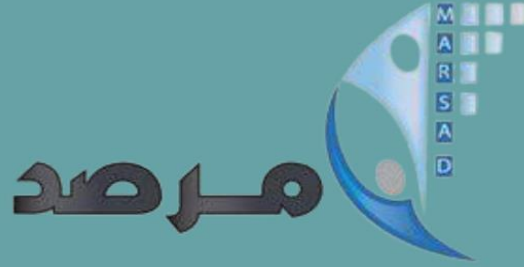
تقرير تحليلي حول أزمة المقترضين وارتفاع أسعار الفائدة

إياد الرياحي



آذار 2023

جميع الحقوق محفوظة لـ :  
مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية ©



مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية  
Social and Economic Policies Monitor (Al Marsad)

رام الله - فلسطين

2023

يطرح هذا التقرير تحليلاً وإجابات حول أزمة المقترضين الصامتة في فلسطين المحتلة، إذ شكل ارتفاع أسعار الفائدة العالمية أزمة طالت مئات الآلاف من المقترضين الفلسطينيين. ويناقش التقرير أن الدافع وراء السماح بتكرار أخطاء الماضي في التسهيلات الائتمانية، يأتي من حقيقة أنها ما زالت مربحة لكبار المساهمين (أفراد وشركات) في الجهاز المصرفي الفلسطيني. إذ قاد هؤلاء بنوكهم إلى أرباح ضخمة، على عكس المنطق الاقتصادي في ظل التضخم، من خلال الحفاظ على تدفق التسهيلات الائتمانية بفوائد عالية وغير مسبقة، مقابل فوائد منخفضة على الادخار. أدت هذه التوجهات إلى ارتفاع أرباح البنوك بنسبة نمو تاريخية إذ وصلت في بعض البنوك نسبة نمو الأرباح من 45% إلى 100% في الربع الأخيرة من عام 2022. \* حيث أن مقابل كل مستفيد من كبار المساهمين، (فرد أو شركة) - إذا ما احتسبنا معدل المقترضين نسبة لعدد البنوك- يتبين أنه ينجم عن هذه الأرباح آلاف المتضررين من المقترضين/ات.

فيما يجري الترويج لقروض سهلة وبضمانات منخفضة لعمال الداخل، مستهدفة شريحة واسعة من المقترضين، تعادل حجم المقترضين الحاليين، في ظل التضخم والتغيرات في سعر الصرف للدولار/ الشيكل؛ الأمر الذي سيفاقم مشكلة ارتفاع الأسعار من جهة، ويفاقم أزمة المقترضين بالدولار الأمريكي من جهة أخرى.

إن نقاش هذا الكم الهائل من الأرباح بالنسبة للمساهمين، يجري بمعزل عن الثمن الاجتماعي الباهظ الذي سيدفعه الناس. ولأن البنك يربح دائماً، صممت البنوك عقودها بحيث تحتوي على حد أدنى من سعر الفائدة العالمية وحد أعلى يصل إلى 15%. بالمقابل، تخفق البنى الرسمية التي يفترض بها حماية المستهلكين، تحت شعار السوق المفتوح. تخفق حتى عند مخالفة الجهاز المصرفي لآليات السوق المفتوح أو مخالفته لتعليمات سلطة النقد؛ وتبقى هذه البنى صامتة.

ارتفعت أسعار الفائدة العالمية من ما يقارب الصفر في العامين 2021/2020 إلى 5.45% خلال العام 2022 ومطلع العام 2023، كما ارتفعت تكلفة التسهيلات الائتمانية بصورة حادة على المقترضين القدامى والجدد، الأمر الذي ترك أثره السلبي على أكثر من 211 ألف فلسطيني/ة مقترض.<sup>1</sup>

وفي ظل هذه الأزمة التي تزامنت مع نسب تضخم عالية. وبالتالي تأكل مزدوج للأجور، بارتفاع الأسعار، وارتفاع نسبة الفائدة المحلية تماشياً مع رفعها عالمياً (التي تمثل عبئ الدين على المقترضين)، بطرح غير مبرر لسياسات معالجة التضخم المحلي، لأن الاقتصاد المحلي لا يملك عملة محلية للتأثير في حجم السيولة المتوفرة من خلال التلاعب بأسعار الفائدة، وبالتالي كبح جماح التضخم كما تزعم النظريات الاقتصادية التي تفشل على أرض الواقع، بالتوازي تخطط البنوك المحلية والوافدة إلى رفع عدد المقترضين إلى أرقام قياسية عبر استهداف حملاتها الإعلامية لأكثر من 150-200 ألف عامل في الداخل المحتل.

### **القروض الاستهلاكية، تكرار أخطاء الماضي، لأنها مربحة**

إن القروض الاستهلاكية لمنتجات في الغالب ليست محلية، تؤدي إلى تراكم رأسمالي في أيدي الوسطاء التجاريين، وزيادة في عجز الميزان التجاري، وهو ما يعني على المدى البعيد، عدم التوسع في قاعدة الإنتاج والاستثمار المحلي، وتنعكس بحركة انتعاش

\* من الممكن العودة إلى بيانات الأرباح للبنوك عبر الصفحات الإلكترونية الخاصة بها.  
<sup>1</sup> من موقع ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني. "9.7 مليار دولار قروض.. كم عدد المقترضين في السوق الفلسطينية؟". انظر/ي الرابط التالي:

<https://bit.ly/3Y5gbgp>

مؤقت تستنزف تلك القروض في معاملات غير متجددة. إذ تشير تقارير إلى أن قرابة 30% من الموظفين العموميين الذين هم على رأس عملهم (139 ألف موظف)، هم مقترضون من البنوك العاملة في السوق المحلية.<sup>2</sup> تعد فئة الموظفين الحكوميين الفئة الأكثر تضرراً من المقترضين؛ نتيجة اجتماع العديد من الأزمات في وقت واحد، متمثلة بخمسة عوامل رئيسية: أولاً، ارتفاع أسعار السلع الأساسية مما أدى إلى تآكل الأجور. ثانياً، ارتفاع أسعار الفائدة المحلية كانعكاس لارتفاع أسعار الفائدة العالمية على القروض مما زاد من قيمة أقساطهم الشهرية. ثالثاً، مر أكثر من عام وهذه الفئة من العاملين/ات يتقاضون 80% من رواتبهم نتيجة الأزمة المالية للحكومة الفلسطينية. رابعاً، أن التزامات الكثير من المقترضين/ات اتجاه المصارف بالدولار بينما دخلهم بعملة الشيكل، حيث ارتفع سعر الصرف حوالي 13% من شباط 2022- شباط 2023. خامساً، يواجه العديد من المقترضين التهديد بالتقاعد المبكر ضمن خطة الإصلاح المالي الحكومي. أضف إلى هؤلاء هناك أكثر من 70 ألف مقترض، من 9 شركات إقراض موزعة في الضفة الغربية وقطاع غزة.<sup>4</sup> ويعتبر هؤلاء من الفئات الأكثر فقراً، وممن ليس لديهم/ن ضمانات كافية للإقراض من البنوك، ومع ذلك يدفعون من 15-18% فوائد على القروض الصغيرة، ليصل مجموع المقترضين/ات من البنوك وشركات الإقراض حوالي 282 ألفاً.

مع قرار سلطة الاحتلال بتحويل رواتب العاملين في "إسرائيل" إلى البنوك المحلية، والجدل والمخاوف التي رافقت عملية التحويل وتحديد إمكانية أخذ اقتطاعات من تلك الرواتب، أبدت البنوك المحلية تسامحاً في عمولات التحويل لأن المنفعة الحقيقية ليست بتلك العمولات التي كان للبنوك أن تجنيها؛ بل تكمن بإدخال هؤلاء العمال في فقاعة الاقتراض الاستهلاكي، ليكون عمال الداخل "شريحة ثالثة" لا تقل أهمية عن شريحة العاملين في القطاع الخاص أو شريحة الموظفين في القطاع الحكومي. حيث اعتبرت بعض البنوك أن وجود تصريح عمل وقسيمة راتب كافيين لحصول العامل على قرض، إضافة إلى التسهيلات الائتمانية الأخرى.

مؤخراً، ينتشر إعلان مفاده "الحصول على قرض سيارة يصل إلى 70 ألف دولار لا يحتاج إلا إلى تحويل الراتب للبنك". إن صياغة الإعلان بهذه الطريقة يهدف إلى دفع العامل إلى الوصول للبنك، ليتضح له لاحقاً أن هناك ضمانات أخرى، ناتجة عن تقييم البنك للمخاطر العالية لهذه الشريحة من المقترضين، التي تتطلب على سبيل المثال وجود كفيلين من العاملين في السوق المحلي.

يعد هذا النوع من الإعلانات الذي لا يتسم بالوضوح الكافي؛ مخالفاً لتعليمات سلطة النقد، إذ تنص المادة (6) في الفقرة 1.5 "تحظر استخدام عبارات أو مصطلحات عامة تضليلية الهدف منها استقطاب مقترضين جدد، بينما فعلياً تكون هذه العبارات أو المصطلحات مقرونة بشروط غير منصوص عليها في الإعلان."<sup>5</sup> وفي السياق ذاته تشير الفقرة 1.6 إلى حظر الإعلانات عن إمكانية الحصول بسهولة على القرض/التمويل بغرض التضليل لاستقطاب مقترضين جدد، بينما شروط وإجراءات منح

<sup>2</sup> من موقع المنقبون. "كيف تتعامل البنوك في فلسطين مع المقترضين من موظفي الحكومة؟". نشر في تاريخ 09 كانون ثاني 2023. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3ZdMeMO>

<sup>3</sup> للاطلاع على الرسم البياني الخاص باختلاف العملات يرجى زيارة الرابط التالي: <https://bit.ly/3y4cDAF>

<sup>4</sup> الاتحاد الفلسطيني لشركات الإقراض الصغير ومتناهي الصغر. "حقائق القطاع في الربع الرابع 2022". انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3IEovOK>

<sup>5</sup> سلطة النقد الفلسطينية. "تعليمات رقم (2) لسنة 2016 بشأن الإقراض المسؤول". انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3KPrqgm>

القرض لا تسمح بذلك.<sup>6</sup> بالمقابل، لم تحرك سلطة النقد ساكناً لمعالجة ذلك، أو لدرء المخاطرة المستقبلية على العاملين/ات وعلى الاقتصاد بشكل عام.

إن السيناريوهات المختلفة سيئة، لكنها بدرجة عالية واقعية، ويمكن أن تحدث غداً، لأسباب عديدة منها:

- على الرغم من ارتفاع أسعار الفائدة على القروض من أجل أن يتجنبها الناس، إلا أن الدعاية الموجهة إلى العمال والمواطنين بقيت مستمرة، وهنا يجب الانتباه إلى أن فوائد تلك القروض ستكون باهظة على العمال، وغيرهم من المقترضين/ات، فهذا ليس وقت الاقتراض بل تجنبه.
- غالبية العاملين في الداخل هم عمال مياومة، بمعنى عدم انتظام الدخل نتيجة عدم التنبؤ بعدد أيام العمل، لأسباب إغلاق الحواجز العسكرية، أو إلغاء تصاريح العمل أو نتيجة المرض، أو سوء الأحوال الجوية... إلخ.
- في ظل عدم القدرة على التنبؤ بقيمة الدخل إلا أن قيمة القسط للبنك ستكون ثابتة وفق الراتب الذي تم تقديمه في القسيمة، وهذه إشكالية يواجهها موظفو القطاع الحكومي.
- العامل الذي كان يتقاضى 10 آلاف شيكل شهرياً كان ينفقها على قطاعات واسعة في السوق، لكن اقتطاع 40٪ من الراتب مستقبلاً من أجل تسديد ثمن سيارة اشتراها العامل، يعني تخصيص جزء كبير من الإنفاق على شركة السيارات وعلى البنك وبالتالي سيتضرر الكثير من القطاعات.
- العديد من العمال يدخرون من هذا الدخل، لكن بعد الاقتراض سيصبح من الصعب القيام بذلك، وبالتالي ستصبح الأسر مكشوفة أكثر أمام أي أزمة اقتصادية، كما سيصبح إنفاقها أقل على الصحة والتعليم، أي سيقل استثمارهم في مستقبل أبنائهم.
- إغراق العمال بقروض كبيرة وطويلة الأجل سيربطهم أكثر بسوق العمل "الإسرائيلية"، وفي حال تعثر ذلك، سيصبح العامل غير قادر على الالتزام بدفعات القرض، حتى مع توفر فرصة عمل بديلة في السوق المحلي. نظراً لارتفاع قيمة الأقساط.
- تخصيص المليارات من الدولارات للقروض الاستهلاكية، التي تستهدف هذه المرة عمال الداخل، لن يخفض أسعار السلع إنما على العكس تماماً سيكون هناك ارتفاعات جديدة.
- ممكن أن تحقق أو تغذي تلك القروض حاجات مختلفة للمقترضين، لكن مع عدم انتظام الدخل وعدم استقرار معدلات الفائدة، سيدخل العمال وكفلاؤهم في البنوك في سنوات عجاف طويلة.

<sup>6</sup> المصدر السابق.

## اقتصاد عكس المنطق

"عندما يلتقي من هم في نفس أعمال التجارة، حتى ولو من أجل الترفيه، من النادر ألا تذهب محادثاتهم إلى حياة المؤامرات ضد الجمهور العام أو لفبركة زيادة الأسعار"

آدم سميث

إن الفلسفة الاقتصادية وراء رفع سعر الفائدة على الاقتراض والادخار، سيدفع في اتجاه انتقال السيولة إلى البنوك على شكل ودائع يحصل أصحابها مقابلها على فوائد مرتفعة من البنوك، وفي الوقت ذاته سيتجنبون الاقتراض لارتفاع تكلفته. لم يأخذ مديري البنوك وكبار المساهمين كافة التوصيات الاقتصادية لمكافحة التضخم، بل أخذوا منها ما يعزز أرباحهم، وتحديدًا الرفع التلقائي لأسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية، ولم يأخذوا بالدرجة نفسها تنفيذ التوصية، برفع الفائدة بصورة ملحوظة على الودائع، لأن ذلك ببساطة كان سيؤدي إلى تخفيض هامش أرباحهم، إن فائدة منخفضة وبمحددات واشتراطات عالية، لا تشكل عامل جذب لبيع الناس إلى البنوك لإيداع مدخراتهم. وبالتالي الحد من السيولة المتاحة بين أيدي الناس، مما يعني التأثير على حجم الطلب وكبح جماح التضخم، ولأنه لم تجر تغييرات جديدة على حجم الفائدة على الادخار انخفضت الموجودات بنسبة 2% والودائع بنسبة 0.3% مقارنة بالعام 2021. أي أن حجم الودائع انخفض بنسبة قليلة ولم يحصل عليه أية زيادة، على عكس التسهيلات الائتمانية التي ارتفعت بنسبة 3% في الربع الأخير من عام 2022 مقارنة بنفس الفترة من العام 2021.<sup>8</sup>

تدرك سلطة النقد أن انخفاض الودائع ناتج عن قيام العديد من المودعين بتحويل مدخراتهم إلى بنوك خارجية بحثًا عن فوائد أعلى،<sup>9</sup> ورغم خطورة ذلك لم تستطع سلطة النقد إجبار البنوك على رفع الفائدة على الودائع. ومع التوقعات سواء باستمرار الوضع القائم لأسعار الفائدة أو ارتفاعها مجددًا، ستعمق أزمة المقترضين وستواصل أرباح البنوك، مسجلة بذلك أرقامًا قياسية في الربع الأول والثاني من العام 2023، تحديدًا في ظل ارتفاع معدلات تسويق التسهيلات الائتمانية.

لإدارة هذه الأزمة، كان من الممكن من سلطة النقد أن تقوم ببعض التحركات التي تأتي ضمن إطار عملها، منها، أن تطلب من البنوك وقف حملاتها التشجيعية على القروض الاستهلاكية، كذلك أن تخرج شريحة العاملين في الداخل المحتل من حملاتها الدعائية ليس فقط لهشاشة استدامة فرص تشغيلهم، إنما أيضًا للحد من القروض الاستهلاكية، التي لن تساهم في إحداث تنمية مستدامة مستندة إلى تطوير قاعدة الإنتاج المحلي، لأنها تذهب إلى الوسطاء التجاريين كهامش ربح وإلى الاقتصادات الخارجية كأثمان للسلع والخدمات المستوردة، وهي غير مولدة لفرص عمل محلية وغير قابلة للديمومة والاستمرارية، وستزيد من الفجوة بين القطاعات الخدمية والقطاعات الإنتاجية المتمثلة في الصناعة والزراعة، التي تحتاج إلى التطوير والدعم والحماية والتمويل.

<sup>7</sup> جمعية البنوك في فلسطين. "المؤشر المصرفي للربع الرابع 2022"، ص2. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3J33len>

<sup>8</sup> المصدر السابق.

<sup>9</sup> شبكة راية الإعلامية. " ملحم: ندرس استخدام أدوات للحد من تأثير ارتفاع فائدة الإقراض". نشر في تاريخ 10 كانون ثاني 2023. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3KPpk9Y>

إن القدرة على إدارة توجهات عكس المنطق لم يعد يتعلق في الرغبة بتحصيل أرباح كبيرة فقط، إنّما أنتج أيضاً نفوذاً وتحالفاً واسعاً في هذا القطاع، خاصة مع تكرار أسماء بعض المساهمين في أكثر من بنك، وهذا ما يفسر هامش المنافسة المحدود بسعر الفائدة من بنك لآخر، وتشابه الحملات الإعلامية بين البنوك.

### *البنك يريح دائماً*

عندما قرر الفيدرالي الأمريكي سياسة نقدية في غاية المرونة، أقرت العديد من الدول السياسة ذاتها، أي تخفيض سعر الفائدة إلى ما يقارب الصفر. بينما في سياقنا المحلي حافظت البنوك المحلية على معدلات فائدة أعلى، بالمقابل، لم تقم سلطة النقد بإلزام البنوك بفائدة صفرية لتعزيز السيولة في السوق. فيما تذرعت البنوك بأنها توقع المقترضين على عقود تضع حداً أدنى لسعر الفائدة العالمية، ولكنها في الوقت ذاته رفعت الحد الأعلى للفائدة. وبكلمات أخرى، عرفت البنوك ما تأخذه -في الأصل- من فوائد على القروض على أنه حد أدنى في العقود، بينما رفعت الحد الأعلى ليصل إلى حوالي 15%. وتشير التعليمات رقم 2 لسنة 2016 بشأن الإقراض المسؤول، المادة رقم 4 الفقرة 1.4 إلى أنه "في حال تم تحديد حد أدنى للفائدة في عقد الائتمان المبرم بين مزود الخدمة والمقترض فإنه يجب على مزود الخدمة أيضاً تحديد الحد الأعلى للفائدة المحتسبة على القرض."<sup>10</sup> لكن ذلك لم يضع ضوابط تحدد ما هو الحد الأدنى والحد الأعلى لتكلفة الفائدة، وهذا ما حرم المقترضين من الاستفادة من انخفاض سعر الفائدة العالمية في عام 2020. وأيضاً تركت مسألة تحديد الحد الأدنى والحد الأعلى للبنك، وهي مهمة على سلطة النقد القيام بها.

---

<sup>10</sup> سلطة النقد الفلسطينية. "تعليمات رقم (2) لسنة 2016 بشأن الإقراض المسؤول". انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3KPrqgm>

## سلطة النقد... وجهها للبنك، وظهرها للناس

"لا نستطيع التدخل بأسعار الفائدة، لكن ندرس استخدام أدوات للحد من تأثير هذه الزيادة"<sup>11</sup>  
فراس ملحم – رئيس سلطة النقد الفلسطينية



صحيح أن لا وجود لعملة وطنية فلسطينية وأن العملات الأربع الرئيسية التي يتم تداولها (الدولار، الشيكل، اليورو، الدينار)؛ إلا أن هناك أدوات قانونية ومالية يمكن لسلطة النقد اللجوء إليها مثل رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي لتخفيض حجم السيولة، والحد من قدرة البنوك على إعطاء تسهيلات ائتمانية كبيرة، بهدف الحد من ارتفاع الأسعار. كما يمكنها إجراء تدخلات في طبيعة القروض والقطاعات التي تذهب إليها، وتحديد معايير الائتمان المقبولة، وتحديد السقف الأدنى والأعلى لأسعار الفائدة، وتحديد شكل الدعاية والترويج للتسهيلات الائتمانية القائم حالياً والمخالف للقانون.

ولغاية الآن، لم تقم سلطة النقد بذلك، مع العلم أن قانون رقم (2) لسنة 1997 بشأن سلطة النقد الفلسطينية وحسب

المادة 51 يعطيها هذه الصلاحية "يكون لسلطة النقد صلاحية تحديد متطلبات الاحتياطي الإلزامي للمصارف، بناء على أنظمة وتعليمات تحدد نسب الاحتياطي وطريقة احتسابه بنسبة أو بنسب معينة من ودائعها المختلفة على أن لا تقل هذه النسبة أو النسب عن (5%) ولا تزيد عن (35%) منها"<sup>12</sup> لكن سلطة النقد ومع أزمة التضخم التي رافقها على عكس المنطق، ما زالت تفرض على البنوك 9% فقط كاحتياطي إلزامي.

هذه المادة إن أحسنت سلطة النقد استخدامها فهي فعالة جداً لحماية الناس من التأثيرات الحادة لارتفاع أسعار الفائدة، وهي فعالة في الحد من التضخم الذي طابعه محلي سواء سوق العقارات أو السيارات... إلخ. كما يمكن استخدام ذات المادة في منح حوافز لبعض البنوك التي تمنح تسهيلات لقطاعات حيوية وإنتاجية في الزراعة والصناعة، بتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي لها.

<sup>11</sup> شبكة رابطة الإعلامية. " ملحم: ندرس استخدام أدوات للحد من تأثير ارتفاع فائدة الإقراض". نشر في تاريخ 10 كانون ثاني 2023. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3KPpk9Y>

<sup>12</sup> قانون رقم ( 2 ) لسنة 1997 بشأن سلطة النقد الفلسطينية. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3SBITew>



إضافة إلى ذلك تستطيع سلطة النقد إجبار البنوك على تحديد سعر فائدة أعلى على الودائع وهذا إجراء ضروري للحد من انتقال الودائع للخارج. وهي ليست قضية متروكة للبنوك للتقرير بشأنها، كما تستطيع إلغاء العديد من العمولات المرتبطة بالإقراض للتخفيف على الناس، ومن ضمنها إلغاء عمولة 1% التي يأخذها البنك سنوياً من العملاء المقترضين. كما أن إدخال شريحة واسعة من عمال المياومة من العاملين في الداخل المحتل إلى شريحة المستهدفين بالقروض الاستهلاكية يشير بوضوح إلى عدم وجود استخلاص عن نهج إغراق الناس بالديون، تلك السياسة التي مضى عليها أكثر من 15 عاماً، لكن بقيت دون استخلاصات على مستوى السياسات المالية. فنجاح البنوك لا يقاس بحجم أرباحها بل بمدى مساهمتها في التنمية، وإن مقياس نجاح أي سلطة هو مقدار ما تحيي مواطنيها، وهذا يترك السؤال لماذا لم تتدخل سلطة النقد وتمارس دورها بدلاً من إدارة ظهرها للمقترضين والمقترضات؟